****

**ورقة عمل بعنوان :**

اهمية التنسيق والتعاون في اعمال الضبط القضائي المتعلقة بقضايا الفساد

" تعاون جهاز الامن الوقائي الفلسطيني نموذجاً"

**اعداد :**

الوليد احمد حسين درابيع

ممثل جهاز الامن الوقائي لدى هيئة مكافحة الفساد

قدمت هذه الورقة للمشاركة بمؤتمر هيئة مكافحة الفساد الدولي السنوي الثالث للعام 2022 تحت عنوان:

 "مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية"

2022

* **مقدمة :**

يعد جهاز الامن الوقائي احد الادارات العامة الامنية النظامية التي تتبع لقوى الامن الداخلي والتي يتم تنظيم عملها بموجب القرار بقانون رقم 11 لسنة 2007 بشان الامن الوقائي، الذي منح لمنتسبي الجهاز صفة الضبطية القضائية التي تخولهم ممارسة اجراءات واعمال الضبط الاداري والقضائي المحددة بموجب التشريعات الوطنية الفلسطينية، بالاضافة الى انه للجهاز عدد من المهام بموجب المادة السادسة والتي تتمثل في 1) العمل على حماية الأمن الداخلي الفلسطيني.2) متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة الوطنية و /أو الواقعة عليه، والعمل على منع وقوعها. 3) الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامـــة والعاملين فيها، ووفقا لذلك فان الجهاز يباشر مهامه في مكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات المختصة في هيئة مكافحة الفساد ونيابة الفساد.

* **محاور الورقة العلمية :**

نلقي الضوء في هذه الورقة العلمية على عدد من المحاور وهي :

1. بيان اشكال التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والجهاز .
2. تناول الاحصائيات التي تبين نتائج التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والجهاز .

**اولا : اشكال التعاون بين هيئة مكافحة الفساد وجهاز الامن الوقائي :**

**- التعاون المشترك من خلال توقيع مذكرة تفاهم وتعاون بين الهيئة والجهاز .**

من اجل تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية الشريكة في الدولة قام جهاز الامن الوقائي خلال الفترة الماضية بعقد عدد من مذكرات التفاهم بين عدد من الهيئات والمؤسسات الحكومية وابرزها هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية صاحبة الاختصاص بمتابعة قضايا الفساد في الدولة بموجب قانون هيئة مكافحة الفساد الفلسطيني رقم 1 لسنة 2005، حيث شكلت هذه المذكرة اهمية كبيرة في التعامل بين الطرفين من خلال وضع الخيوط العريضة التي تبنى عليها العلاقة بين الطرفين والتي تهدف الى تعزيز اليات وطرق مكافحة الفساد في دولة فلسطين والحيلولة دون توسع وانتشار الاثار السلبية لجريمة الفساد التي تمس كافة اطياف المجتمع الفلسطيني وقطاعاته العامة والخاصة .

**- تعيين ضابط اتصال وممثل للجهاز في الهيئة ودوره في تعزيز التعاون.**

تعزيزا للتعاون المشترك بين الهيئة والجهاز، وبناء على طلب هيئة مكافحة الفساد تم فرز احد ضباط الجهاز عام 2019 لتمثيل الجهاز في هيئة مكافحة الفساد كاحد الاجهزة المشكلة لمكتب العمليات الخاصة في هيئة مكافحة الفساد والتي تضم 4 اجهزة رئيسية وهي جهاز الامن الوقائي ، والمخابرات العامة ، والشرطة الفلسطينية والاستخبارات العسكرية ، وذلك من اجل تعزيز التعاون المشترك بين الاطراف وتسريع اجراءات التحقيق وطلبات البحث والتحري المرسلة من قبل الهيئة للجهاز، بالاضافة الى متابعة احالة الملفات القانونية التي تتعلق بشبهات ارتكاب جرائم الفساد من قبل الجهاز للهيئة تمهيدا لاحالتها من قبل رئيس الهيئة لجهة الاختصاص في النيابة العامة وهي ( نيابة مكافحة الفساد) الامر الذي ساهم بشكل كبير في دعم الجهود الوطنية في مكافحة الفساد وتحقيق اعلى درجة من التعاون بين الهيئة والجهاز في مواجهة جرائم الفساد المجرمة في التشريع الوطني الفلسطيني.

**- التعاون في مجال التدريب وتعزيز الثقافة القانونية بمواجهة جريمة الفساد .**

قام جهاز الامن الوقائي بعقد العديد من الدورات التدريبية التي تستهدف تعزيز الثقافة القانونية وتطوير مهارات الكادر البشري في الجهاز في طبيعة جرائم الفساد واليات التحقيق فيها ومن ضمنها :

* دورة الاطار القانوني لجرائم الفساد التي عقدت عام 2019 في اكاديمية جهاز الامن الوقائي في محافظة اريحا من قبل مدربين من الجهاز والهيئة على مدار ثلاثة ايام.
* دورة مدخل مفاهيمي في جرائم الفساد التي عقدت عام 2022 في المدرسة الوطنية للادارة التابعة لديوان الموظفين العام في محافظة رام الله من قبل مدربين من الهيئة على مدار يومين.

الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على طبيعة عمل موظفين الجهاز بعد الانتهاء من التدريب من حيث انتشار الوعي بطبيعة جرائم الفساد المجرمة بموجب قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته وقانون العقوبات الادرني رقم 16 لسنة 1960 النافذ في دولة فلسطين .

* **التعاون في احالة الملفات المشتبه بارتكابهم لشبهات الفساد.**

يقوم جهاز الامن الوقائي من خلال اعمال البحث والتحري بسماع اقوال مرتكبي جرائم الفساد المحددة في قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وقانون العقوبات الاردني رقم 16 لسنة 1960 واحالة المشتبه بهم بالقيام بهذه الافعال الى هيئة مكافحة الفساد لاتخاذ المقتضى القانوني اللازم وفقا للقانون وحسب الاصول.

وذلك في اطار دورها في مكافحة جرائم الفساد التي تؤثر بشكل سلبي على الاضرار بمصداقية الدولة واجهزتها واعاقة عملية التنمية واضعاف النمو الاقتصادي، وتدني مستوى الانشطة الخدمية والانتاجية.

* **التعاون في مجال تبليغ الشهود والمشتبه بهم لمراجعة الهيئة.**

حيث يشارك الجهاز بتبليغ الشهود والمشتبه بهم الذي يتعذر ابلاغهم للمثول امام مقر الهيئة، وذلك بناء على طلب تعاون رسمي من قبل الهيئة الى الجهاز، الامر الذي يساهم في سرعة نظر الملفات من قبل الهيئة واحالتها الى النيابة العامة المتخصصة وهي نيابة مكافحة الفساد، بالإضافة الى التعاون مع الهيئة ونيابة ومحكمة جرائم الفساد في تسهيل وصول مأموري الضبط القضائي المشاركين في اعمال تنظيم المحاضر وغيرها للشهادة امام هذه الجهات بالسرعة القصوى لعدم اعاقة سير العدالة ولتحقيق رد عام وخاص في الدولة لمرتكبي جرائم الفساد.

* **التعاون في مجال سماع اقوال المشتبه بهم والشهود بناء على طلب الهيئة.**

حيث يشارك الجهاز بناء على طلب الهيئة وبالتعاون مع الإدارة العامة للتحقيق في الهيئة بسماع اقوال المواطنين ( شهود ومشتبه بهم ) لدى مقرات الجهاز ، في الحالات التي يتعذر بها حضور المشتبه بهم الى المقر الرئيسي للهيئة بسبب العمل او الحالة الصحية او غيرها من الاسباب ، الامر الذي يساهم في سرعة نظر الملفات التي تثير شبهات الفساد من قبل الهيئة واحالتها الى نيابة مكافحة الفساد لاتخاذ المقتضى القانوني اللازم بحقهم.

* **الاستعداد للتعاون في مجال حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد واقاربهم والاشخاص وثيقي الصلة بهم.**

يعد الجهاز احد الجهات الشريكة بموجب نظام حماية الشهود والمبلغين الصادر بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 7 لسنة 2019 في حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء واقاربهم بالاشتراك مع وحدة حماية الشهود والمبلغين في هيئة مكافحة الفساد والاخوة في جهاز الشرطة الفلسطينية .

حيث نصت المادة 10 من النظام سالف الذكر على انه " توفر الهيئة الحماية الشخصية للاشخاص المشمولين بقرار الحماية بالتعاون مع الشرطة والجهات المختصة بقوى الامن "

وهذا التعاون له العديد من الاثار الايجابية من خلال تشجيع هذه الفئات على القيام بدورها بمكافحة الفساد ، ومنع اي ضغوط من المشتبه بهم المتورطين بارتكاب جرائم الفساد للتاثير على الشهادة او منع التبليغ او الضغط لتغيير نتيجة اعمال الخبره سواء اكان هذا التاثير على هذه الفئات بشكل مباشر او على اقاربهم او من لهم صلة مباشرة بهم ، الامر الذي يعيق مساعي الجهات المختصة في مواجهة جرائم الفساد في الدولة.

* **التعاون مع الهيئة في تقديم طلبات البحث والتحري .**

بناء على طلب الهيئة يقوم الجهاز باجراء اعمال البحث والتحري حول قضايا الفساد المتابعة من قبل الهيئة للوقوف على مرتكبي هذه الجرائم ، وهو ما يساهم في الوقوف على جميع جوانب القضية المتابعة من قبل الهيئة والشركاء بها والتعرف على المستفيد الحقيقي بشكل يراعي احترام الحقوق والحريات الورادة في القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وقانون الاجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، ويشكل هذا التعاون اليومي مع الإدارة العامة للشكاوى والبلاغات في الهيئة بالإضافة الى الإدارة العامة للتحقيق الى انجاز ملف متكامل من قبل الهيئة واحالته الى نيابة مكافحة الفساد لاتخاذ المقتضى القانوني اللازم وفقا للقانون وحسب الاصول .

**ثانيا : الاحصائيات :**

نظهر الاحصائيات المنظمة بالاشتراك بين الجهاز وهيئة مكافحة الفساد الى وجود تعاون مشترك ومستمر بين الطرفين في عدة محاور منها :

1. **عدد الملفات المحالة من قبل الجهاز للهيئة منذ عام 2019 ولغاية عام 2022 .**

بلغت عدد الملفات المحالة من قبل الجهاز لهيئة مكافحة الفساد لمتهمين في ارتكاب افعال تثير شبهات فساد خلال الاعوام من عام 2019 ولغاية 2022 تسعة ملفات وفقا للاتي : خلال عام 2019 ( 2) ، خلال عام 2020 ( 4) ، خلال عام 2021 ( 2) ، اما في العام 2022 فقد بلغت الحالات المحالة ( 1) حيث قام الجهاز بالاشتراك مع الهيئة باحالة ملف الى نيابة مكافحة الفساد لوقوع حالة تلبس.

1. **عدد طلبات البحث والتحري المرسلة من الهيئة للجهاز منذ عام 2019 ولغاية عام 2022.**

بلغت عدد طلبات البحث والتحري المرسلة من قبل هيئة مكافحة الفساد الى الجهاز خلال الاعوام منذ عام 2019 ولغاية عام 2022 127 حالة وفقا للاتي: خلال عام 2019 ( 25) ، خلال عام 2020 ( 75) ، خلال عام 2021 (12 )، اما في العام 2022 فقد بلغت الحالات( 15 ).

1. **عدد طلبات تامين احضار شهود المرسلة من قبل الهيئة للجهاز منذ عام 2019 ولغاية عام 2022.**

بلغت عدد طلبات تامين احضار شهود المرسلة من قبل الجهاز لهيئة مكافحة الفساد بناء على طلب الادارة العامة للتحقيق في الهيئة خلال الاعوام منذ عام 2019 ولغاية عام 2022 22 حالة وفقا للاتي : خلال عام 2019 ( 4) ، خلال عام 2020 ( 5) ، خلال عام 2021 (5 )، اما في العام 2022 فقد بلغت الحالات( 8 ).

**الخاتمة :**

يستمر جهاز الامن الوقائي في مباشرة مهامه بمتابعة قضايا الفساد والتعاون مع الجهات الشريكة في الدولة من هيئة مكافحة الفساد ونيابة مكافحة الفساد وغيرها من الجهات ، وفقا لرؤية الجهاز في مواجهة الجرائم بشكل عام وجرائم الفساد بشكل خاص من خلال ممارسة اعمال الضبط الاداري والقضائي الممنوحة للجهاز وفقا للقانون ، وذلك للحيلولة دون وقوع اي اثار سلبية تمس الدولة من قبل مرتكبي جرائم الفساد وتلحق اشد الضرر بمؤسسات الدولة وتؤثر على ثقة المواطنين بها، بالاضافة الى خطورتها على النظام الاقتصادي من جراء هذه الجرائم بشكل يتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية السارية .

**تم بحمد الله**

**ممثل جهاز الامن الوقائي لدى هيئة مكافحة الفساد**

 **الوليد درابيع**